المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⴰ

ⴰⵙⴷⵣⵜⵔ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵡⵉⵏ

فريق الأصالة والمعاصرة

الرقم: 2024/5372
29/05/2024

إلى السيد وزير
النقل واللوجيستيك
المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

الأعباء الإدارية التي تهدد سوق الدراجات النارية المستعملة بمراكش وضرورة إحداث مراكز جهوية لإجراء الخبرة والتصديق

السيد الوزير المحترم،

يشهد سوق الدراجات النارية في المغرب، وخصوصا في مدينة مراكش، تحديات كبيرة بسبب بعض القرارات الإدارية المتعلقة بتسوية الوضعية القانونية للدراجات النارية المستعملة التي تم إنتاجها قبل عام 2015 حيث يعاني تجار هذه السوق من تبعات هذه القرارات، والتي تفرض عليهم التوجه إلى المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق لإتمام المساطر الإدارية.

هذه العملية تفرض على التجار والمستخدمين الذهاب إلى الدار البيضاء، مما يشكل عبئا إضافيا من حيث التكاليف والوقت. يُذكر أن بعض هذه الدراجات النارية لا يتجاوز سعرها الألف درهم، مما يجعل التكاليف الإضافية أحيانا تتجاوز قيمة الدراجة نفسها. يأتي هذا العبء نتيجة لغياب تمثيلية جهوية للمركز الوطني في مراكش، وهي مدينة تُعتبر فيها الدراجة النارية وسيلة التنقل الرئيسية لسكانها.

في ظل هذا الوضع، يصبح من الضروري جدا، وفي إطار اللاتمركز الإداري وتفعيل الجهوية المتقدمة، تقريب الإدارة المغربية من المواطنين إحداث مركز جهوي لإجراء الاختبارات والتصديق في مراكش لتجاوز الإكراهات والصعوبات المفروضة على تجار الدراجات النارية المستعملة.

كما أن هذا الوضع يضع مستعملي الدراجات النارية في مراكش في مواجهة مباشرة مع أعوان المرور الذين يطبقون المساطر الإدارية الصارمة التي تتخذها وزارة النقل عبر الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية. لذا، فإن الحل الأمثل يكمن في تبسيط الإجراءات وتقريب خدمات المصادقة والفحص من المواطنين، مما سيخفف العبء عن كاهل التجار والمستخدمين ويحقق العدالة والمرونة في التعامل مع الدراجات النارية المستعملة.

وتأسيسا عليه نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات و التدابير التي ستتخذها وزارتكم في هذا الصدد ؟

إمضاء: المستشار البرلماني

وافا عبد الرحمان